

الديناميكية الاجتماعية والنمو السياسي

Social Dynamism and Political Development

الدكتورة العايب شبيلة
أستاذة محاضرة: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3
أستاذة مساعدة: المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر
البريد الإلكتروني: l.chou@yahoo.fr

ملخص

تعتبر الديناميكية الاجتماعية ميزة طبيعية تعبر عن حركة المجتمعات في نموها وتطورها وتعكس إلى حد ما صيرورة التغير الاجتماعي الذي يعتبر حتمية تمر بها المجتمعات في انتقالها من حالة إلى حالة أخرى وتكون هذه العملية مهمة جدا في انعكاسها على التغير السياسي للدولة وتشخص على ضوءها أسبابه السياسية وتيرته وطبيعته.

جدلية الحركة الاجتماعية والنمو السياسي معادلة تثبت صحتها كلما لاحظنا ما يجري من حولنا من تطورات تعيشها الدولة العربية في سعيها لإعادة بنائها السياسي للتكيف مع التطورات الاقتصادية والثقافية لمجتمعاتها.

الكلمات الدالة: الديناميكية الاجتماعية، المعادلة الحتمية، النمو السياسي.

Abstract

Social dynamism is a natural feature that characterizes the growth and development of societies. It indeed reflects the process of social change which in its turn determines how societies move from one status to another. This process is very important due to its repercussion on the political development (change) of the state and its diagnosis of the reasons, the rhythm as well as the nature of this change.

The dialectic between social dynamism and political change is an aspect which can only be proved by observing the improvement witnessed by the Arabic states in their perspectives for political reconstruction as a way to pursue economic and cultural requirements of nowadays' societies.

Key Words: Social Dynamism - The Inevitable Equation- Political Development.

مقدمة:

بتغليب عنصر على الآخر أو بالتنسيق بين العناصر المختلفة وان هذه المنظومة بما تحمله من تفاعل بين الانساق البيئية الاقتصادية والثقافية والسياسية هي التي تكون موضوع تغيير أو تنمية للمجتمع.

ولهذا فإن لكل مجتمع ظروفه وخصوصيته التي تهيء له مسالك وطرق لتطوره وتنميته.

ترتبط المعطاة السياسية مع غيرها من الظواهر الاجتماعية في المجتمع كالثقافة والحاجات والفوارق الاجتماعية والسلوكيات لتكون فيما بينها بفعل عوامل متباينة، عرقية، جغرافية وتاريخية أو اقتصادية وتقوم السلطة من خلال تنظيم العلاقة بين هذه العناصر بتكوين البيئة السياسية إما

I. ماهية التغير الاجتماعي:

إن أي نسق اجتماعي يحتوي على نوعين من العمليات الأولى تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره كالتنشئة الاجتماعية ونقل الإرث الثقافي وأساليب الضبط الاجتماعي والثانية تعمل على تبديله وتغييره سواء بالإصلاح أو التعديل أو الثورة.

كما أنه لا يمكن إدراك علاقة التأثير والتأثر لأي نسق فرعي بالبناء السياسي دون أن نقف عند معنى ومضمون هذه العملية وتحديد طبيعتها وحدودها ووتيرتها.

والحديث عن التغير الاجتماعي يأتي في إطار نظري للمدى التفاعلي بين عملية التغير التي تحدث في المجتمع وتأثيرها على الأنظمة الفرعية وما تحدثه من تغيير في الأدوار للفاعلين الاجتماعيين وما تسببه من انعكاسات على عملية تنظيم السلطة وتسييرها وهيكلتها. هذا ويمكن للعامل السياسي أن يلعب دوراً بارزاً أو فعالاً في حدوث التغير الاجتماعي لأن الاهتمام به يمكن أكثر قوة عند من يشعرون بأن العالم يجب أن يتغير لأنه بصورته الحالية أصبح غير ملائم وتنظر إلى التغير الاجتماعي من خلال اهتمام عملي وواقعي حين نرى الأشياء تتغير بالفعل. لدى كان موضوع التغير الاجتماعي منذ القديم محطة اهتمام كثير من الفلاسفة الاجتماعيين وهذا الاهتمام المتكرر يرجع إلى كون التغير موضوعاً من الموضوعات التي صاحبت علم الاجتماع منذ نشأته حيث نمو هذا العلم كان من خلال اهتمامه بالمجتمعات الصناعية الحديثة التي تعتبر تطوراً طبيعياً للمجتمعات التقليدية أو النامية وكان لسقوط المثير والمفاجئ لكثير من الشعوب والأمم على مر العصور سبباً في ظهور التفكير في الأسباب أو العوامل التي تؤدي إلى مثل هذه العمليات والاهتمام بالمجتمع الحديث أمراً مسلماً مادام هذا الأخير أوجد في ذاته النزعة الطبيعية إلى التغير المستمر وبرزت المجتمعات النامية التي تشهد تغيراً جذرياً وسريعاً وهي في ثورتها ضد التخلف السياسي والاجتماعي وفي محاولتها للحاق بركب الحضارة والتقدم قد زاد من الاهتمام بالتغير الاجتماعي كظاهرة وعملية أساسية للانتقال من حالة لأخرى ومن طور لآخر.

إن الاهتمام المتتالي عبر العصور بهذه الظاهرة أفرز لنا ثراء أكاديمي علمي حاول كل من شارك في تجسيده أن يحيط بالعملية وبأسبابها ومظاهرها وهذا الحقل الأكاديمي يمكن أن نلخصه في عدة نظريات أبرزها (1):

- **النظريات التطورية:** والتي سادت حتى 19 ق 1/2 وأقامت تصورات عامة للمجتمع والثقافة حيث اعتمدت على سلسلة من المراحل التطورية التي تنتقل عبرها الشعوب من مرحلة إلى مرحلة ومن أبرزها نظرية «Auguste Comte» الذي قسم تطور المجتمع عبر ثلاث مراحل أساسية المرحلة الأهوتية والميتافيزيقية والوضعية وحسب Comte أن الفرد في تطوره وتربيته وتعليمه يمر بهذه الحالات الثلاثة شأنه شأن المجتمع الإنساني.

- **النظريات الديالكتيكية:** ظهرت نظريات التغير الديالكتيكي ومن أنصارها ابن خلدون Hegel-Marx وMax weber...

فقد تصور ابن خلدون التغير عن طريق متغير الديالكتيكي وحسب تحليله أن عناصر الوجود ذات بداية ونهاية وهي تخضع لعوامل النمو والفساد فالممكيات تذهب ثم تعود ثم تنحل وتظهر فيها الفضيلة ثم تتلاشى، وتناول في مقدمته الشهيرة تحول المجتمع من البداوة إلى التحضر ومن التقليد إلى الترف والخصب ومن الاشتراك في المجد والسلطان إلى انفراد الواحدية أي تصور التاريخ كمجموعة معقدة من عمليات التغير الاجتماعي فاختلف الأجيال في أحوالهم وإنما هو باختلاف قدراتهم المعيشية ويتنافس العصبية الخاصة على الرئاسة فتنقاد للعصبية الأقوى أو الأقدر وما تلبث العصبية الأقوى أن تتطلع إلى التغلب على قبائل وأمم أخرى وهكذا تتعاقب الأمم والدول لأسباب طبيعية - اجتماعية - اقتصادية تتعلق بقدرتها وبطاقاتها على التغلب على بعضها البعض. وقدم ابن خلدون هذا التحليل لحركة القدرة في الوقت الذي فسر به نشوء المجتمعات والأمم تفسيراً دينياً أو خلقياً تمهيداً للتفسيرات الوضعية التي ظهرت في أوروبا في بداية ق 18.

- **نظريات الدورة:** تركز النظريات الخاصة بدورات التغير الاجتماعي على عمليات التعديل حيث يعتبر أنصار هذه النظرية أن كل دورة وليدة لسابقتها وأصلاً للاحقتها ومن أكبر مناهرين هذا الاتجاه «Benheim Sorokken» فقد جعل من التغير الاجتماعي أنه استمرار لمجرى التاريخ في حركة تتذبذب، تذبذباً غير منتظم بين ثلاث نماذج ثقافية⁽³⁾:

أ- **الثقافة المعنوية أو الفكرية** وهي تدرك الحقيقة على أنها شيء غير محسوس وغير مادي وهذا ما يؤدي إلى قيام نوع من الأدب الروحي والموسيقي.

ب- **الثقافة المادية أو الحسية:** وتتميز بأن الحقيقة واقعة تجريبية.

ت- **الثقافة الخيالية أو المثالية** وتتميز بأن الحقيقة تتجه نحو المثاليات والأيدولوجيات.

ويرى أنصار هذه النظرية بأن الثقافة تتسم بالوحدة التكامل ذي المعنى المنطقي وأن حقب التاريخ تتجه إلى أحد هذه النماذج فقد سادت الثقافة الروحية في العصور الوسطى وتسود الثقافة الحسية في عصرنا الحالي وهي في طريق تحولها اليوم نحو الثقافة الروحية أو المثالية.

- **نظريات الحديثة:** فسر باحثوا القرن العشرين التغير بأنها عملية انتقال وتقدم وتطور أي هو عملية تحديث تعترى المجتمعات للتحول من حالة البساطة إلى التعقيد من التقليد إلى التحديث وذلك بإدراكها عناصر التقدم التكنولوجي والاختراعات وهذا المدخل هو ما نجده في البحث السوسيولوجي الحديث عند «w.Guebern»⁽⁴⁾ الذي برهن من خلال مجموعة من التحليلات على أهمية التجديدات التكنولوجية باعتبارها من أهم دوافع التغير وأوضح كيف أن المجالات الأخرى للحياة الاجتماعية والثقافية تتجه إلى التخلف وراء هذا التجديد.

ولتفسير التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث تبني «Lerner»⁽⁵⁾ فكرة اجتماعية نفسية سيكولوجية تفترض وجود مجتمع انتقالي هو ألتقمصي القادر عندما تتطلب الظروف على التكيف لأداء وظائف جديدة وتشجيع المشاركة

للبحث عن حلول للمشاكل تتبع أسلوب البحث العلمي المعرفي وطريقة طرح التساؤلات نتيجة مباشرة لملاحظات الناس عن التحولات والتغيرات التي يتعرض لها المجتمع أمام أعينهم وفي فترات قصيرة للغاية بالمقارنة بالفترات السابقة ولقد حاول الكثير من المفكرين وعلماء الاجتماع الإجابة على هذه التساؤلات وجاءت كما لحظنا إجابتهم متفقتة مع اتجاهاتهم ومدارسهم العلمية التي ينتمون إليها وكل ما يمكن قوله أن هذه المداخل صيغت في ضوء مصطلحات واسعة وهكذا يتبين أن دراسة التغير الاجتماعي من المنظور السوسيولوجي لازالت حتى الآن تحمل علامات الاختلاف لأن التعرف على عمليات التغير الاجتماعي ليس أمرا بسيطاً ففي كل مجتمع نجد أن عديداً من عمليات التغير تحدث في وقت واحد.

هنا يحدث التوافق وهناك يهدم الصراع التوافق هنا نجد ثورة وهناك نجد سكونا وهدوءاً هنا نجد طموح الإنسان نحو الأهداف الجديدة وهناك نجده يعود إلى الأشياء القديمة ومن خلال كل هذه التغيرات المتضاربة والمتعارضة لا يمكن أن تجعل من الحركة الكلية للمجتمع وحدة متكاملة. ولإلزام بكل هذا التفاوت في الظاهرة خرجت نظريات ذات أصول مختلفة ووجهات متباينة كما اشرنا من قبل لكن استقراءنا لهذه النظريات نجد أنها كانت تنظر إلى التغير من خلال عامل واحد حتمي يكون السبب في إحداث التغير بينما الدراسات الحديثة وسوسيولوجي المقارنة⁽⁸⁾ أبرزت أن التغير الاجتماعي يكون نتاج لتفاعل عدة عوامل وأنه على قدر ما في مصطلح التغير الاجتماعي من مظهر البساطة النسبية إلا أن مفهوم السوسيولوجي الشامل واسع النطاق يحتاج إلى تعريف موضوعي دقيق وربما هذا هو السبب الذي جعل كبار علماء الاجتماع اليوم يفضلون دراسة التغير كما هو واقع والابتعاد بقدر الإمكان عن المناقشات النظرية المجردة والاكتفاء بتحديد إطار نظري أو نموذج تصوري يصلح في تحديد فروض معينة ويسمح بمستوى من التحليل يصل عن طريقه الباحث إلى نوع من التعليمات يصلح في إثراء المادة المعرفية عن دينامية المجتمع، ولدى برزت عدة اجتهادات لتحديد ماهية هذه الظاهرة بالرغم من اختلاف بواعثها ومظاهرها وتذبذب وتيرتها من مجتمع الآخر وفي نفس المجتمع من مرحلة لأخرى هذا وقد ترتب على استمرار المناقشات النظرية في ميدان التغير وزيادة الدراسات الإمبريقية إذ أصبح من الممكن التمييز بين أنواع متعددة من التغيرات فالتغيرات قصيرة المدى تعني التغيرات في خصائص البناءات الاجتماعية التي على الرغم أنها تقع داخل النسق العام الذي يسمى المجتمع فإنها لا تتصل اتصالاً مباشراً بالبناء الأكبر، والتغير الذي يعيننا هو التغيرات التي تسمح بقدر من التعميم والتي تمس أربع فئات، الدورات المتكررة للفعل الاجتماعي - التغيرات في بناء الجماعات - ديناميات العلاقات داخل الجماعة - نتائج عدم تماسك القيم وقواعد السلوك. والتي تكون أساساً لأي تغير اجتماعي وهي التي يجب أن تكون محور البحث عندما نتعرض لدراسة التغير الاجتماعي.

واتفق علماء الاجتماع على أننا نكون أمام عملية تغير عندما تتوفر عملية تعاقب الاختلافات التي تقع عبر الزمن في بعض العلاقات الاجتماعية والمعايير والأدوار والأنساق الاجتماعية.

لذا يبدأ المجتمع عند ظهور التقمص بالاقتراب من عملية التحديث والنتيجة حسب Lener أن المجتمع الحديث يرتفع عدد الأفراد الذين يظهرون القدرة على التقمص بدرجة أعلى من المجتمع التقليدي.

بينما يرى S.Ibenestein⁶ إذ التحديث من الناحية التاريخية هو عملية التحول نحو تلك الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بعد انهيار أنماط السلوكيات التقليدية بفعل ضغوط التحديث المتولدة عن الثورة الصناعية والتكنولوجية.

إن نظرية التحديث بنيت على مبدأ الانتشار للنموذج الغربي تستهدف تمكين البلدان الصناعية من المساهمة في توجيه التنمية في بلدان الجنوب بغية دعم استراتيجية المؤسسات الاقتصادية والصناعية الغربية في مجال الاستثمار الاقتصادي على الصعيد العالمي بخلق طبقة اقتصادية رأسمالية وبناء نظم سياسية موائمة للسياسة الرأسمالية الغربية.

تعتبر النظريات السابقة من أهم المحاولات في دراسة التغير الاجتماعي ومحاولة تفسيره وذلك بإبراز عامل جوهري يمكن أن يفسر كل أنواع التغيرات في المجتمع فالتغير الاجتماعي عملية حتمية وهذا ما أكدته كل من ابن خلدون-Karl Marx-Hegel-weber مستنداً كل واحد إلى عامل أساسي محرك لحتمية تاريخية تؤدي إلى تعاقب المجتمعات من حالة اجتماعية - ثقافية - اقتصادية إلى أخرى وكان مصدر هذه السيرة سواء بيولوجي، جغرافي، اقتصادي، ديني أو إيديولوجي، والتغير كان ظاهرة تطويرية من حالة تجانس إلى اللاتجانس ومن تكامل إلى التمايز وهذا حسب مثلاً كل من Spencer-Mitchel- wesbey وهو عملية دائرية وتذبذب لنماذج ثقافية وهذا حسب مثلاً كل من Pareto و Sorokken.

وهي عملية تحديث وتقدم يتحكم فيها الاكتشافات التكنولوجية وهذا حسب نظريات القرن 20 بما جاء في تحليلات Lener و LAPSET⁷ وكل ما يمكن قوله أن هذه المداخل كانت نتيجة حتمية للمشاكل والقضايا الحيوية التي واجهت المجتمع الغربي في أوروبا في ق 19 ولعل السبب الحقيقي أو الأساسي يرجع إلى التأثير التدريجي المتراكم للثورة الصناعية التي غيرت بعمق بناء المجتمع الإنساني فالثورة الصناعية رفعت الفلاحين إلى الانتقال إلى المراكز الحضرية وحولتهم إلى عمال وأقامت المدن مكان القرى وقد أدى ذلك إلى ظهور دراسات التغير الاجتماعي محاولة لتقديم تفسير منطقي أو عقلي للقوى الثورية التي غيرت بالفعل بناء المجتمع الإنساني لأنه لم يعد في الإمكان النظر إلى تنظيم الحياة الاجتماعية والمعتقدات والقيم على أنها شيء مسلم به كما أن الافتراضات⁽⁷⁾ القديمة حول الإنسان والمجتمع أصبحت موضع تساؤل نتيجة للتغير المتلاحق للمجتمع وللإنسان كنتيجة للمعيشة في نوع جديد من الحياة.

والتحول التاريخي الذي تعرض له العالم الغربي بدخول التصنيع والتكنولوجيا خلق أنماطاً جديدة للتفكير وطرقاً

أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية⁽⁹⁾.

التغير⁽¹⁰⁾ بأنه المظهر الديناميكي للمجتمع الإنساني والحركة الإلزامية المستمرة المتتابعة التي تتم من خلال التفاعل الاجتماعي عبر الزمن وتعبّر عن أنماط من العمليات الانتقال والتنمية والتقدم وتنم عن الاختلافات والتعديلات والدورات والتذبذبات التي تطرأ في طبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم وكذلك في العلاقات كالسلوك الاجتماعي وفحواه الذي يتمثل في العادات والعرف والنظم والقوانين واللغة خلال تتابع الزمن وبحيث يمكن ملاحظتها وتقديرها.

إن هذه التعاريف قد حاولت كلها أن تلم بعملية التغير الاجتماعي وما يمكن نحفظ به كعناصر أساسية تدخل في ماهية هذه الظاهرة:

- إن التغير الاجتماعي مسلمة في حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات وهو بديهية أساسية بحيث أن المجتمع في حالة سيروية دائمة يتغير باستمرار نتيجة لعوامل داخلية وخارجية ويصبح التغير هو وسيلة إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع عبر الأجيال.

- المجتمع في حالة تكون مستمر فهو ليس كائناً جاهزاً بل يتطور باستمرار فتتحول تركيبته ومكوناته ووظائفه فتغير في هويته ومفاهيمه وثقافته ومؤسساته وأنظمته حسب أوضاعه وظروفه وموافقة المستجدة.

- إن التغير هو عملية مرتبطة بالبيئة الاجتماعية بكل مظاهرها { الطبيعية-التاريخية-الجغرافية-الاقتصادية-الثقافية-البيئية-السياسية } لدى يختلف في أسبابه ومظاهره فيأخذ شكلاً أو آخر من الأشكال العديدة والمتفاوتة فيتخذ شكل ثورة فيكون مفاجئ وجذري وعنيف أو يتخذ صورة إصلاح فيكون متمهلاً جزئياً وبطيئاً.

- إن التغير الاجتماعي طيف تتحكم فيه عناصر تقاومه حيناً وتندمج معه حيناً آخر فالمجتمع في تحوله في حالة صراع ومواجهة مابين قوى متضادة منها قوى التغيير وقوى المحافظة وقوى التحرير وقوى التبعية قوى الوحدة وقوى التجزئة....

لدى يختلف في وتيرته وحدوده من مجتمع لآخر وداخل المجتمع من فئة اجتماعية لأخرى ومن تنظيم فرعي لآخر ومن مرحلة تحول مجتمع لأخرى.

- إن الإلزام بعملية التغير الاجتماعي هو إدراك عناصر أساسية محددة للظاهرة كا:

عوامل التغير وبواعثه - ظروفه التي تشجعه أو تعرقله- العامل أو العوامل التي تؤدي إليه، والفاعلين في عملية التغير: الأفراد أو الجماعات أو الحركات أو النخب التي تبادر أو تشجع التغير أو من تعرقله وتقاومه وتتصدى له أي التساؤل حول الذين يؤثرون في الأوضاع الاجتماعية بمبادراتهم وأفكارهم أو برامجهم وهذا حسب الدور التاريخي الذي يعبرون من خلاله عن أهداف أو قيم أو إيديولوجية والتي تكون لها تأثير كبير على سيروية المجتمع ومستقبله.

إذن التغير هو تعاقب الاختلافات عبر الزمن في كيان قائم ويتضمن هذا التصور لعملية التغير ثلاث عناصر هامة الاختلافات-الزمن-الكيان القائم. وترتبط هذه العناصر بتذبذبات التغير التي تصاحب شكل الحركة أو التفاعل.

فالاختلافات تظهر عندما نلاحظ ما يعتري الأشياء من التغير هذا يعني أن الاختلافات اعترت الموضوع وهكذا فإن ملاحظة هذه الاختلافات هو بداية معرفة التغير وتتابع هذه الاختلافات عبر الزمن فالتغير لا ينفصل عن البعد الزمني وهو ينتسب إلى تاريخ معين وحينما تتعاقب هذه الاختلافات عبر الزمن فإنها تتعلق بالكيان الذي يستقر خلال الاختلافات المتعاقبة وحينئذ يمكن القول أنه حدث تغير.

إن ظهور الاختلاف يمكن ملاحظته في البناء الاجتماعي أو في العادات المعروفة أو في معدات أو آلات لم تكن موجودة من قبل أو ينصب الاختلاف على الموضوع كالنظام، نسق، قاعدة، قيمة، سلوك....

لدى فعلمية التغير الاجتماعي ليست مجرد إضافة آلية أو إقصاء لبعض الأنماط والسمات السابقة بطريقة كمية وإنما هي إلى جانب ذلك عملية إضافة وتعديل لسمات ثقافية مختلفة فيضمن التغير الاجتماعي غالباً إعادة تنظيم السلوك وبعث التغيرات في القيم الاجتماعية سواء كانت ظاهرة أو ضمنية كما يمكن تحقيق بعض التغيرات دون إفساد مواقف حياة بعض الأفراد أو الجماعات حيث أن هناك حتمية محتملة وهي أن أي تغيير كبيراً يكون سلاحاً ذو حدين يفرز مقاومات كبيرة كما يمكن أن يكون مصدر وفاق كبير وهذا وفق موضوع التغيير ومطالب الفئات الاجتماعية وطبيعة المرحلة التي تواكب هذا التغير فالتفاعل الديناميكي في الأنساق الاجتماعية قوي جداً لدرجة أن أي توازن يجب أن يمثل على الأقل تكييف جزئي للاحتياجات المختلفة ومطالب أولئك الذين يتضمنهم هذا التوازن فكلما زاد المتأثرين به والراغبين فيه كلما قلت درجة المقاومة وزاد الإقبال عليه والتفاعل معه.

- التغير الاجتماعي ظاهرة جماعية: لأنه يمس الجماعة فيتم التحول في ظروفها أو قيمها أو أسلوب حياتها أو ثقافتها....

- التغير لابد أن يكون ملحوظاً ولابد من إدراك التحول في التنظيم الاجتماعي في كليته أو بعض أفرعه أو مكوناته ولابد أن نستطيع وضع اليد على العناصر الهيكلية والثقافية التي عرفت تمحورات ويمكن تحديدها بدقة.

- لابد من التعرف عليه في وحدة زمنية معينة لأننا لا يمكن أن نحدد مساره وتوترته إلا بالنسبة لمرجعية في الماضي.

- التغير الاجتماعي لا يجب أن يكون سطحي أو وهمي بل لابد أن يعرف نوع من الديمومة.

- التغير الاجتماعي يؤثر على مسار تاريخ المجتمع فتاريخ هذا المجتمع كان ممكن أن يكون غير هذا لولا هذا التغير.

« فالتغير هو التحول الذي يقع في التنظيم الاجتماعي أي الأوضاع الجديدة التي تطرأ على البناء الاجتماعي بما يشمل عليه من نظم ومنظمات وعلاقات وتفاعلات نتيجة لنشر قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتاج لتغير فرعي معين

II. من التغير الاجتماعي إلى التنمية السياسية

إن التنمية السياسية في بلد ما ليس رهينة إرادة شخص ولا تحددها الصدفة ولن تنفصل عن الكل الاجتماعي الذي يحويها فهي محدودة بتوازن القوى وترتبط بالتراكيب الاجتماعية وبالشروط الاقتصادية السائدة وقد تستجيب لمصالح معينة وتحمل طابع الإيديولوجية المحركة ولهذا فإن علم السياسة يواجه هذه الدراسات بربطها بالبيئة فالسياسة ليست قطاعا جزئيا من الكل بل يشمل الجماعة بتفاعلها بالأنساق السياسية فالظواهر السياسية لا يمكن رصدها بدون فهم العناصر الأساسية للجماعة البشرية التي يدور في إطارها فعل التطور وعملياته.

إن السلطة ظاهرة اجتماعية فهي تعني دور القائد في شبكة العلاقات الاجتماعية وحيث أن الظاهرة الاجتماعية تمتاز بأنها مترابطة ومتشابكة مع غيرها من الظواهر ويؤثر بعضها في بعض ويفسر بعضها البعض لدى فاعل العناصر المختلفة للحياة الأخلاقية والاجتماعية تشكل الدولة والأنساق والاتجاهات السياسية: فهناك علاقة بين الدين والحكومة واللغة والقومية والدولة كما يستند النسق السياسي التمثيلي على مجموعة من القيم الاجتماعية التي توجه الدولة والعمل السياسي وتلعب العوامل الاجتماعية دورا مؤثرا في السلوك السياسي والتنظيمات السياسية ومن ثمة فإن التغيرات الاجتماعية يصاحبها تغيرات في المظاهر السياسية والسلوك السياسي حيث تقضي في النهاية إلى تنمية سياسية.

إن الأنساق السياسية في أي بلد تتطور نتيجة التغيرات التي اعترت نسق العلاقات الاجتماعية وتقسيم العمل ونسق الدين والسكان والتقدم التكنولوجي فقد تغيرت الأنساق السياسية نتيجة التغيرات التي اعترت العوامل الديمقراطية فأدت زيادة السكان إلى تكامل الوحدة الوطنية وظهور البيروقراطية وزيادة عدد الأفراد المهتمين بالعمل السياسي كما أدت إلى زيادة إشراك النساء في الحياة السياسية وشغلن الوظائف القيادية والحكومية ودخول التكنولوجيا وانتشارها أدى إلى ظهور مهن جديدة وأدوار اقتصادية - سياسية لم تكن معروفة من قبل وكان لها أثر في تغير أنماط المشاركة السياسية فقامت الحكومة الحزبية واستخدمت وسائل الإعلام الفنية كأداة للثقافة الجماهيرية وتأييد الوسط الجماهيري وهذا يؤكد أن التغيرات الاجتماعية كأدوات لتغير الحكومات أو تمكين الفعل السياسي أو انتشار الوعي السياسي وهذا تعبير عن التنمية السياسية.

- لقد خضعت النظم السياسية لعملية التغير ويتبين ذلك بين الجماعات الإنسانية البدائية والتمدينية في عصرنا الحالي ففي المجتمعات الحديثة المعاصرة تغيرت الأنساق السياسية فأحدثت تغيرات في معدلات التصويت والاحتجاج السياسي في النظم الانتخابية وفتحت المجال لإعادة توزيع السلطة وتحويلها لمصالح شخصيات سياسية حتى وإن لم تؤدي في غالب الأحيان إلى إحداث تغيرات دستورية وتشريعية في الإطار السياسي تبقى أنها أحدثت تغير في اتجاه اللعبة السياسية وازدياد المعنيين بها والمؤهلين لتسييرها أو هيكلتها.

- فالعوامل الثقافية والقيم الأخلاقية وما تفرزه من بناء إيديولوجي دورا أساسيا في عملية إثبات هوية النسق السياسي. فالدين ومنذ القديم لعب دورا في عملية تشكيل السلطة وظهور أحزاب سياسية دينية مثلت معارضة قوية داخل بعض الأنظمة عبرت على ميولات وأثرت في العمليات الانتخابية وفسر الدين مشروعية دور وحق فئات⁽¹¹⁾ اجتماعية دون أخرى في مشاركتها في الحياة السياسية. إن القومية واللغة تشكل وتفسر العمل السياسي وأن المظهر السياسي في أي مجتمع إنما هو مظهر من مظاهر ثقافة المجتمع وهو ينمو ويتطور من خلال عملية التحديث الثقافي فارتباط العناصر الثقافية يؤدي إلى ظهور نتائج مستمر من الاحتياجات السياسية يحاول النظام السياسي استيعابها وتحويلها إلى قيم تعزز تنشئته السياسية وتكون مصادر لثقافته السياسي⁽¹²⁾ التي يعاد تلقينها للأفراد على مستوى الخطاب السياسي وقواعد الضبط الاجتماعي.

- إن السكان أحد العوامل الاجتماعية المؤثرة في الأنظمة السياسية والاتجاهات السياسية: فكثرتهم تؤدي إلى حكم الأغلبية وإلى اللامركزية السياسية وهذا يعبر على نمط وأسلوب للتسيير السياسي وتعدد وظائف حكومات المجالس المحلية وهذا يؤثر في السلوك السياسي والانتماء الحزبي وتحدد الشرائح الاجتماعية وتضبط الفئات مقارنة بمجالات اختصاص معينة أو وفق النشاطات والوظائف المضطلع بها التي تفرز مصالح متعددة ومتنوعة داخل المجتمع تستدعي تغير في أنساق القيم وهذا يؤثر في السلوك السياسي وتتسع رقعة تباين الثقافات الفرعية وهذا يصاحبه ظهور الصراع السياسي الذي يعطي ديناميكية جديدة للحياة السياسية فجميعها تؤدي إلى تغير شكل الحكومة وظهور الأحزاب واستقرار الكيان القومي ومركزية السلطة واتساع مشاركة المواطنين في العمل السياسي وإزاحة حكومات وإحلال أخرى وهذا هو لب ومضمون التنمية السياسية.

- إن الاقتصاد عامل هام في عملية التنمية السياسية حيث للبناء الاقتصادي أثر كبير على بناء السلطة السياسية في المجتمع وإن السياسة تخدم دائما المصالح الاقتصادية¹³ فالهنة والمكانة الاقتصادية تمثّلان قوة عمل خلال مراحل تطور النظم الاقتصادية ويفسر إلى حد ما يعتريهما من ظواهر الثبات والتغير في النظم السياسية وتحدد الثروة والقوة الصناعية والمهارة والكفاءة تركيبة الصفوة القيادية وفعاليتها. فقد ظهرت أشكال من العدالة والحرية في ظل النظام الإقطاعي إذ اعتبرت الأرض أساسا للتعبير عن الحقوق والملكية واتضح أن الاقتصاد القائم على التجارة أدى إلى ظهور القومية وتركيز السلطة في يد الدولة وتبين أن النظام الرأسمالي أدى إلى فتح الطريق أمام النشاط الفردي وإلى الليبرالية كإيديولوجية والديمقراطية كمشروع اجتماعي - سياسي لشكل الدولة. فنمت السلطة المركزية وزاد نفوذها وتوسعت اختصاصاتها وانبثقت طبقة العمال وشاركت في الانتخابات كأحزاب ونقابات عمالية « جماعات ضغط أثرت في سيادة صناعة القرار وتوجيه السياسات العامة للدولة وصناعة القرار بؤرة التحليل السياسي في إطار التنمية السياسية.

خاتمة :

خلاصة القول أن البحث في التنمية السياسية هو البحث في كل مجالات التغير الاجتماعي الذي أصبح المدخل الأساسي لكل منظري التنمية السياسية وهذا ما اتضح أكثر مع زيادة ظاهرة التسييس في المجتمعات المعاصرة فأتسع نطاق ما أصبح يعتبر سياسيا ووجد صداه لدى منظري عملية التنمية السياسية عندما وسعوا جوانب وأبعاد هذه العملية لتشمل التحولات والإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية وعندما ظهرت تحليلات كثيرة تتكامل فيها أبعاد التنمية على اتساعها، فضلا عن عمليات البناء الهندسي الشامل في النظام السياسي والدولة والمجتمع، وبناء تطوير القدرات السياسية والتصدي للقضايا الكبرى كالشرعية والهوية والتوزيع والمشاركة والتكامل والتغلغل إلى غير ذلك، ووصف K.Deutsch¹⁵ العصر الذي نعيش فيه باعتباره عصر التسييس المتزايد فكثير من الظواهر التي لم تكن سياسية في الماضي أو التي لم ينظر إليها مباشرة على أنها كذلك، أصبحت تعتبر ظواهر سياسية وأصبح للسياسة صلة بالحياة فهي الحياة ذاتها، وهي ناجمة عن تفاعل عملية السياسة مع المجتمع بكامله أي أنها محصلة لذلك التفاعل الدائب المستمر للسلوك السياسي والقرارات السياسية مع الأنماط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع أي مع تلك العادات والممارسات والمؤسسات التي غالبا ما تعتبر غير سياسية من هنا شمول عملية بناء السلطة وتعدد أبعادها واتساع مجالاتها.

ويصبح هدف التنمية السياسية رهن بقدرة النظام والنخبة السياسية بإدارة هذه الأزمات وما يرتبط بها من تأثيرات وصراعات عند بناء السلطة السياسية وإقرار علاقات جديدة ما بين النخب الحاكمة والفئات الاجتماعية وكل هذا يبقى رهن البيئة الاجتماعية الثقافية لكل مجتمع ولهذا إن المرجعية في الماضي يقاس بها مستوى التطور ويكون محك لقيم جديدة يراد اكتسابها وهذا يفترض عمليات واسعة وتحولات شاملة يصفها البعض بالتعبئة بما تحمله من أبعاد التحضر والتعليم وحراك اجتماعي وسيكولوجي وتعرض لوسائل الاتصال الجماهيري وقدرة ورغبة في إبداء الرأي والمشاركة في الشأن العام. وهذه التحولات التي تعبر عن فحوى التنمية السياسية من شأنها بناء المجتمع المشارك من خلال إتاحة الفرصة لتكوين الشخصية الحركية لأفراد المجتمع وهذا عبر عليه في غالب الأحيان بالتحول الديمقراطي وما يفترضه من عناصر جوهرية كالمشاركة والمساواة والحرية لضمان حكم الأغلبية أو التمثيل السياسي لمختلف القوى والتيارات.

الهوامش :

1 - محمد فؤاد الحجازي: التغير الاجتماعي مكتبة وهبة القاهرة 1978 من 60 ص 113- وأنظر:

Guy Rocher : Introduction à la sociologie générale ed HMH paris 1970.

2 - د. السيد محمد بدوي: مبادئ علم الاجتماع دار المعارف مصر 1968.

3 - ابن خلدون، ابوزيد عبد الرحمان بن محمد المقدمة بيروت دار

- للحراك الاجتماعي دور كبير وأثر على عملية التنمية السياسية بل وفي إعادة توزيع السلطة وتعديل ميادين الضبط الاجتماعي. فلم تعد الصفوة تحتل مكانا عاليا فوق بقية قطاعات المجتمع بل أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجتمع مع خلال صفوات فرعية ومهمتها ليست قاصرة على إمداد الصفوة بالكفاءات والمهارات بل تعتبر عنصرا حيويا في حكومة أي مجتمع وتؤدي دورا هاما في البناء المنظم للأحزاب السياسية ويحمل الحراك الاجتماعي العناصر الثقافية ولهذا فهو يؤثر على إيديولوجية التركيبات السياسية وطبيعة الحكومة والتركيبات الاجتماعية السياسية للناخبين ويرتبط بمبادئ تكافؤ الفرص ووجود المجتمع المفتوح ويستخدم كمعيار لقياس التنمية السياسية لأنه هو محك للمشاركة السياسية وتوجيهات الرأي العام وإضفاء نوع من النفوذ على المستويات الدنيا في صناعة القرار.

والحراك في مراكز وأوضاع الأفراد يؤدي إلى تغير في توزيع السلطة وميادين الضبط التنظيمي فتسعى طبقات جديدة وراء السلطة وتتناوش جماعات اجتماعية قديمة فهناك عدة نظريات¹⁴ تبين علاقة الطبقة الاجتماعية بالاختيارات السياسية كسلوك التصويت والاتجاه نحو الحرية واتجاهات الرأي العام وتأثيرات الجماعات المصالح على عملية صناعة القرار السياسي.

ولا يخفى تطلع على سيرورة الحراك الاجتماعي أنه هو الذي يفرز الصفوات الاجتماعية والتي تضطلع بمهمة إدارة وتسيير السلطة السياسية وهذا مثلا ما تلعبه صفوة المثقفين والقوات المسلحة مثلا في معظم المجتمعات النامية وهذا بتأثيرها في هيمنة قيمة نفسية العلم حيث ظهور المثقفين يرجع أساسا إلى إسهام العلم الوضعي في إحصاء العقائد التي ظهرت في الحضارات المختلفة فأصبح المثقفون يشكلون قوة اجتماعية جديدة تصارعت مع رجال الدين واستبان أن ظهور الاتجاه الليبرالي يرجع إلى انبثاق الطبقة المثقفة وإن الأشكال التمثيلية في الأنظمة الأوربية نتجت عن تطور مستوى التعليم واقتربت الطبقة المثقفة من الطبقة الحاكمة فأدى إلى تشابك المصالح مما أدى إلى تشكيل الأحزاب الديمقراطية ويسر عملية تشكيل المصالح وتمثيلها من قبل نخب مثقفة في المجالس المنتخبة والحكومات التنفيذية وأسهم المثقفين في عملية تنوع الميول السياسي فظهرت علاقة وطيدة بين التعليم والانتساب الحزبي وظهرت الحركة الاشتراكية والثورات بفضل الأنتلجانشيا وتعقدت الأنساق السياسية لاحتياجها إلى أعداد ضخمة من المهارات والبيروقراطية والتكنوقراطية.

كما يبرز دور الصفوات العسكرية في كافة مراحل التطور الإنساني في تشكيل المجتمعات وتوسيع رقعة الدول واستحواذها على أراضي وثروات جديدة وتوجيه الأمور السياسية وجسدت الجيوش نمط الديكتاتوريات العسكرية التي نمت وتطورت في كل من أمريكا اللاتينية وإفريقيا وهذا منذ التسعينات هذا وأن اتضح تباين أدوار الصفوات العسكرية باختلاف نوع الحكم في كل مرحلة من مراحل التطور وفي كل تغير يشهده شكل الحكومة.

القلم 1981.

- 11 - حيث أهمية التحليل المقارن للتغير حيث كان علماء الاجتماع الرواد يركزون على مجتمعاتهم إلى أن أتيح لهم التعرف على أنواع أخرى من المجتمعات مما فتح الباب إلى مزيد من الدراسات المقارنة.
- 12 - د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 1997 ص 51-52.
- 13 - اتحاد الجامعات العربية: دراسات في المجتمع العربي عمان الأردن 1985 ص 470.
- 14 - د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مرجع سابق، ص 52.
- 15 - انظر عبد العقار رشاد القصبي مرجع سابق ص 70.

- 4 - محمد عاطف حيث علم الاجتماع النظرية والمنهج والموضوع دار الكتب الجامعية مصر 1973 ص 13.
- 5 - د. سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث: دار المعرفة، جامعة الإسكندرية 1993 ص 6.
- 6 - غازي فيصل: التنمية السياسية في العالم الثالث مديرية دار الكتب مطبعة بغداد 1993 ص 25.
- 7 - سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر 1994.
- 8 - انظر د. سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث: دار المعرفة، جامعة الإسكندرية 1993 ص 6.
- 9 - غازي فيصل: التنمية السياسية العالم الثالث مديرية دار الكتب مطبعة بغداد 1993 ص 25.
- 10 - كانت معظم التفسيرات للمشكلات التي يعيشها المجتمع فلسفية أو لاهوتية وكانت مقبولة كأشياء غامضة مملوءة بالأسرار التي يعجز الإنسان عن إدراكها أو فهمها حين ينظم للعالم من خلال الملاحظات التجريبية والأساطير والمعتقدات الخرافية والسحر.